

Distr.: General
19 December 2006
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

في الوقت الذي يستعد فيه مجلس الأمن لإجراء الاستعراض الشامل للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب (المشار إليها فيما بعد بالمديرية التنفيذية) المتوخى في بيان رئيسه المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (S/PRST/2005/64)، أود أن أتابع رسالتي إلى مجلس الأمن المؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (S/2005/817) التي أشرت فيها إلى اعتزامي استعراض التسلسل الإداري للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب.

ويستهدف هذا الجهد القيام بصورة أفضل بتبيان روح قرار مجلس الأمن ١٥٣٥ (٢٠٠٤) والبيان الرئاسي المذكور أعلاه حيث "أشار مجلس الأمن إلى أن ولاية المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب تنبثق من ولاية لجنة مكافحة الإرهاب، وأكد مجدداً أن اللجنة هي وحدها المسؤولة عن توفير التوجيه في مجال السياسات العامة للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب". وفي الوقت نفسه تؤكد هذه العملية مجدداً أيضاً أن مسؤولية الإشراف الإداري والتنظيمي للمديرية التنفيذية تظل مخولة لي، على أن يُضطلع بها من خلال القنوات الاعتيادية بالأمانة العامة.

وحيث أنه من المقرر إتمام المجلس استعراضه الشامل بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أود أن أتناول العملية التي ستقدم المديرية التنفيذية بمقتضاها تقاريرها الشاملة نصف السنوية وبرامج عملها إلى لجنة مكافحة الإرهاب، عن طريقي، وفقاً لتقرير اللجنة عن تنشيط أعمالها (انظر S/2004/124، المرفق)، الذي وافق عليه بعد ذلك مجلس الأمن في قراره ١٥٣٥ (٢٠٠٤). وحيث أن الأنشطة السابقة والمتوقعة للمديرية التنفيذية يجب أن تعكس بالضرورة ما تقدمه اللجنة نفسها من توجيه في مجال السياسات العامة، فرمما يود مجلس الأمن أن ينظر في اعتماد نهج تقدم بمقتضاه المديرية التنفيذية تلك الوثائق مباشرة إلى لجنة مكافحة الإرهاب.

(توقيع) كوفي ع. عنان



